قضية الحرية لدى كل من جان جاك روسو وعبدالرحمن الكواكبي

دراسة مقارنة

هيام عادل احمد يوسف

معيدة بقسم الفلسفة – كلية الآداب – جامعة السويس

الملخـص

تعتبر قضية الحرية من أهم القضايا الرئيسية التي شغلت فكر كل من جان جاك روسو وعبد الرحمن الكواكبى فقد كان لرؤية كل منهما الأثر الواضح في مجال الفكر السياسي بوجه عام، ومن خلال هذا البحث عرضنا قضية الحرية لدى روسو وذلك لبيان مفهومه للحرية ورؤيته حولها من خلال عرض تعريف الحرية لديه والوصول إلى الأسس التي تقوم عليها الحرية في فكره ومعرفة أنواع الحرية التي تناولها، ثم تعرضت بعد ذلك لرؤية الكواكبى للحرية وتناولت أيضًا تعريف الحرية لديه وإظهار الأسس المقام عليها الحرية للوصول إلى أنواع الحريات التي تحدث عنها وذلك لكى أصل إلى مدى الاتفاق والاختلاف بين أرائهم حول قضية الحرية.

الكلمات المفتاحية: (جان جاك روسو – قضية الحرية – عبدالرحمن الكواكبى)

Abstract:

The issue of freedom is considered one of the most important issues that preoccupied the minds of both Jean-Jacques Rousseau and Abd al-Rahman al-Kawakibi. The vision of each of them had a clear impact on the field of political thought in general. Through this research, we presented a case of Rousseau in order to clarify his concept of freedom and his vision about it by presenting a definition. Freedom for him and access to the foundations upon which freedom is based in his thought and knowledge of the types of freedom that he addressed. Then I was exposed to Al-Kawakibi's vision of freedom and also addressed his definition of freedom and showing the foundations upon which freedom is based to arrive at the types of freedoms that he talked about in order to reach the extent of agreement and disagreement between their opinions about the issue of freedom.

Keywords: (Jean-Jacques Rousseau, The Case for Freedom, Abdul Rahman Al-Kawakibi)

المقدمة :–

تعد الحرية من أهم القضايا الأساسية التي شغلت فكر الكثير من المفكرين والفلاسفة ،سواء في العالم الغربي أو العالم العربي، فقد كثرت الأراء حولها وحول أبعادها الثقافية والاجتماعية ،فقد أخذت قضية الحرية مكانة كبيرة في فكر كل من جان جاك روسو وعبد الرحمن الكواكبى حيث كانت الحرية في عصر كل منها شبه منعدمه،فجاء كل من روسو والكواكبى مدافعًا عنها مطالبين بتطبيقها وتحقيقها داخل المجتمعات ،ويتضح ذلك من خلال عرضنا لقضية الحرية لديهما.

ثم أنتقلنا بعد ذلك إلى الحديث عن مفهوم الحرية لدى روسو للكشف عن رؤيته لها والأسس التي تقام عليها والوصول إلى معرفة أنواعها لديه ،وبعد الأنتهاء من تناولها لديه أنتقلنا بالحديث عن الحرية لدى الكواكبى لعرض مفهومها لديه والأسس المقامة عليها وأنواعها وذلك من أجل معرفة مدى الأتفاق والأختلاف بينهم في تناول هذه القضية.

المناهج المستخدمة فى البحث :–

اعتمدت فى بحثى على المناهج الأتية

(المنهج التحليلى – المنهج النقدى – المنهج المقارن)

1– المنهج التحليلى :– أستخدمت المنهج التحليلى لتحليل فكر وأراء ونصوص كل من روسو والكواكبى .

2– المنهج النقدى :– أستخدمت المنهج النقدى فى توضيح أوجهة النقد التى وجهت لبعض أراء روسو والكواكبى .

3- المنهج المقارن :– تناولت المنهج المقارن فى هذا البحث للمقارنة بين أراء جان جاك روسو وعبدالرحمن الكواكبى حول قضية الحرية.

محتويات البحث:–

قد قمت بتقسيم هذا البحث إلى : مقدمة، ومبحثين، وخاتمة.

المقدمة :– أوضحت فيها تمهيد للبحث وأهميتة والمناهج المستخدمة فى هذا البحث.

المبحث الأول :– قضية الحرية عند جان جاك روسو

أولًا : مفهوم الحرية لدى جان جاك روسو.

ثانيًا : أسس الحرية عند روسو.

ثالثًا : أنواع الحرية عند روسو.

المبحث الثانى :– قضية الحرية عند عبدالرحمن الكواكبى

أولًا : مفهوم الحرية لدى عبدالرحمن الكواكبى.

ثانيًا : أسس الحرية عند الكواكبى.

ثالثًا : أنواع الحرية عند الكواكبى.

الخاتمة : تضمنت الخاتمة على أهم النتائج.

المبحث الأول : قضية الحرية لدى جان جاك روسو :

أولًا : مفهوم الحرية عند جان جاك روسو :-

يرى روسو أن الحرية هي أسمى شيء يمتلكه الإنسان ،حيث إنها تمثل الميزة الجوهرية التي يتميز بها ،كما إنها تعد من أهم المطالب التي لابد على الدولة توفيرها للأفراد فإن الدول التي لا تقوم على مبدأ الحرية وتحقيقها على أرض الواقع تعد دول ظالمة مستبدة لأنها تحجب أهم عنصر من عناصر الدولة الصحيحة وهي الحرية فنرى أن الحرية لدى روسو أخذت سمات وأبعاد مختلفة ،فجاءت نقطه انطلاقه في الحديث عن فلسفة الحرية قائمة على نقد ظروف عصرة ونقد الأراء التي سبقته في الحديث عن الحرية .

يذهب روسو بالقول إلى أن الحرية هي الماهية الأساسية التي فطره عليها الإنسان ويمكن من خلالها أن يشرع لذاته القوانين وأن لا يكون مجبرًا على الخضوع لقوانين لم يشرعها ولم يوافق عليها فيقول في ذلك : " يولد الإنسان حرًا " وبالرغم من أن هذه هي حالة الفطرة الأولى له أي إنه حرًا بالفطرة إلا أن هناك قيود تحد من هذه الحرية [1]،وبناء على ذلك نجد أن روسو جعل الحرية تمثل المبدأ الأساسي لوجود الإنسان حيث إنه فطره عليها ،فإن إنعدام الحرية يعني له إنعدام إنسانية الإنسان ويتضح ذلك في قوله أيضًا : " إن تخلي المرء عن حريته يعد تخلي عن صفته كإنسان وعن جميع حقوقه الإنسانية بل عن واجباته " [2].

فيرى أن الحرية العامة هي نتيجة طبيعة الإنسان ،وقانون الإنسان الأول هو أن يعني ببقائه الخاص ،وأيضًا واجبة تجاه نفسه ، ويعني ذلك أن لكي تحقق الحرية من منظور روسو فالقانون لابد أن يكون مشرع من قبل الشعب ،فالشعب من وجهة نظرة دائمًا يريد الخير من تلقاء نفسه فيقول :" عندما يصنع الشعب كله قواعد تطبق على

الشعب كله ،فإنه في هذه الحالة يتعامل مع نفسه ،فتكون العلاقة الناتجة عن ذلك علاقة بين الكل من جهة وكل من جهة أخرى بدون أي تجزئة ، وهكذا فإن ما يتعلق به من القواعد الموضوعية يكون عامًا مثله مثل الإرادة العامة [3].

ويتضح من هذا النص إن الحرية لدى روسو لم تكن حرية تجعل الفرد يفعل ما يريد بإرادته الخاصة بقدر ما تعتمد على إلتزام الفرد بالقوانين التي يشرعها لنفسه لتحقيق الحرية العامة ،فالحرية بدون قانون ولا حرية إذا وجد شخص فوق القانون ،فإن طبع الشعب الحر يطيع ولكنه لا يخدم ،ويوجد لديه قضاة لكن ليس فيه سادة ، فالشعب الحر لا يطيع شيئًا سوى القانون الذي يعمل على تشريعة [4].

وبحسب رؤية روسو فنجد أن الحرية لدية عبارة عن توفير وتأمين الإمكانية لكل إنسان أن يحصل على سعادته بطريقتة الخاصة ولكن ذلك يكون بحماية من الإرادة العامة وقوانينها [5].

ويقول روسو في هذا الصدد :" أن عقد الأتحاد بين الأفراد بمجرد أن يتم ،ينبثق عنه جسد معنوي وجماعي ويكون هذا بدلًا من الأشخاص المستقلين لكل من المتعاقدين "وهذا يوضح رؤية روسو عن الجسد السياسي الذي تتحقق بداخله الحرية فيرى إنه مكون من مجموعة من الإرادات المختلفة وعلى الرغم من أختلاف إرادة كل فرد داخل هذا ،إلا إن رغبتهم تكون واحدة إلا وهي إقامة حكمًا عادلًا قائم على الحرية والمساواة ،فالإرادة العامة لديه دائمًا تهدف إلى الصواب والنفع العام [6].

وإنطلاقًا مما سلف ذكره نجد أن الحرية وفق مفهوم روسو مستندة على فكرة العقد وما يشتمل عليه من قواعد إدارته فيقول :" أن هناك طريقة تسمح لكل إنسان أن يشعر بإنه حر في مجتمعه ،وأن تحترم ، وذلك من خلال بناء هذا المجتمع على

عقد أو ميثاق إجتماعى ،أى إلتزام شرعى ،يتضمن تحقيق الحرية للفرد فى حالة تنازله عن شخصية وحقوقه لمجتمعه من أجل الصالح العام " [7].

وهكذا يتبين لنا أن رؤية روسو للحرية تقوم لدية على بعض الدعائم لكى تحقق فلابد من الإشارة إليها .

ثانيًا :- أسس الحرية لدى جان جاك روسو:-

- **العقد الأجتماعى :-**

وتماشيًا مع ما تم ذكره حول مفهوم روسو للحرية فنجد أن العقد الإجتماعى يعد الأساس الذى بنى علية روسو فكرة الحرية ،فالعقد الإجتماعى لدية يمثل المصدر الذى من خلاله تصدر القوانين المعبرة عن الإرادة العامة ،ولكى لا يصبح هذا العقد مجرد صيغة لا معنى لها ، فلابد أن يشتمل ضمنًا على تلك العهد الذى يستطيع وحده أن يضفى على المجموع قوه ،بمعنى أن كل من يرفض طاعة الإرادة العامة لابد من المجموع أن يقوم بإكراهه على الخضوع إلى الإرادة العامة ولا يعنى هذا أكثر من إنه سيجبر على الحرية ،لأن الحرية تمثل الوضع الذى يجعل كل مواطن جزءًا من وطنه وبذلك يتم حمايتة من أى خضوع شخصى [8].

وفى هذا المقام فإن العقد الاجتماعى لدى روسو يعد حق مقدس ويصلح أن يصبح قاعدة أساسية لجميع الحقوق الأخرى ومع ذلك فإن هذا الحق لا يصدر عن الطبيعة مطلقًا ،فهو إذا قائم عهود صادرة من الإجتماع البشرى للحفاظ على حرية الأفراد ،فمن وجه نظري هنا ان رؤيه روسولم تكن صائبه بشكل كبير لانها تحمل معنين معني سلبي ومعني إيجابي ويتخلص المعني الإيجابي انه لابد من وجود ميثاق يحافظ علي حرية الافراد داخل المجتمع ، ولكن المعني السلبي في إشارته الي

خضوع من يعترض عليه بالإكراه وهذا لايعبر عن الحرية حتي وإن كان في لصالح العامه فهذا يعد تناقضا.

ويري روسو ان تلك الحالة الإجتماعية الناتجة عن العقد الأجتماعي ضرورية فهي لا تمنع الحرية الفردية وإنما تعمل على توجيهها التوجيه السليم ،الذي يتحلى فيه نوع من الأستمرارية للدولة أو المجتمع القائمة فيه هذه الحالة المعتمدة على العقد الأجتماعي ،فيقول روسو : ما كان هذا المقدار من القوى لينشأ إلا بإتفاق ناس كثيرين ولكن بما أن قوة كل إنسان وحريته تعد من أولى الوسائل لسلامته ،فكيف يرهنهما من غير أن يضر نفسه ويهمل ما يجب من العناية بشخصية [9].

ونتيجة لما سبق فإن الحرية لدى روسو تستند على أستمرار وبقاء العقد الأجتماعي ،فيكون هذا العقد قائم بين الأفراد ((الشعب)) أو بين السلطة الحاكمة وبموجب هذا العقد بما يحمله من بنود فإن كل طرف فيه يتنازل عن جزء من حقه وذلك لتحقيق قيام الدولة وأستقرار المجتمع وبنائة على قواعد الحرية والمساواة وبهذا يكون روسو تمكن من ترسيخ قواعد فكرة المجتمع الصالح من وجه نظره الذي يضحي فيه كل شخص بجزء من حريته الخاصة وذلك من أجل الصالح العام والحصول على مجتمع متحرر من العبودية والأستعباد والاستبداد [10].

ويرى روسو أن هذا التنازل الذي يقوم به الأفراد من أجل تحقيق مجتمع قائم على مبادئ الحرية ،لا يفقد الأفراد حرياتهم أو حقوقهم نهائيًا ،ولكن سوف يتم تعويضهم عنها بحريات وحقوق مدنية تصدرها وتقدرها الجماعة المدنية أي(الإرادة العامة)التي أقاموها ،فإن وجود هذه الجماعة يفترض بالضرورة وجود الحريات ووجود حقوق مدنية لأنها ما قامت إلا لإقامتها وحمايتها [11].

وبناء على ما سبق نستنتج إن الحرية لدى جان جاك روسو تتمركز على أساس محوري وهو العقد الإجتماعي القائم بين الأفراد فبموجب هذا العقد يصبح لديهم مجتمع متحرر قائم على إرادة الشعب وليس خاضعًا لقوة أخرى ظالمة مستبدة .

وبالرغم من أهمية تلك النظرية لدى روسو وما تركته من أثر واضح ،فإن نظريته في العقد الإجتماعي لديه لم تسلم من توجه النقد إليها ،فقد وصفها البعض بأنها فكرة خيالية لا تستند أبدًا إلى أي حقيقة تاريخية كما أنها تعد غير معقولة ويرجع ذلك لعدم إمكان الحصول على رضاء جميع الأفراد على مبدأ موحد الذي يعد ركن أساسي في العقد لديه ،فذلك يعد تناقض في مضمون النظرية ،ولكن بالرغم من جميع سهام النقد التى وجهت له إلا إننا لم ننكر الأثر الكبير الذي تركته هذه النظرية في الفكر السياسي في الغرب [12].

وبعد إنتهاء الحديث عن أولى دعائم الحرية لديه ننتقل بعد ذلك لتناول ثاني دعامة وهي :-

- **المساواة:**

تعد المساواة لدي روسو أحد أبرز الأسس التي تقوم عليها الحرية ،بل يمكن القول أيضًا أن الحرية لا تقوم دون المساواة ،لأن أنعدام المساواة يصل إلى المرء الشعور بالقيد وعدم القدرة عن التعبير وهذا يعد من الظلم وهذه الأشياء منافية للحرية والمساواة لدى روسو ليس المقصود بها التساوي في الغني والفقر والقدرات أو حتى التساوي المطلق ،وإنما ما يعنيه روسو ويهمه هو المساواة في الحقوق والمساواة أمام القانون أي المساواة القانونية ،ويرجع أهتمام روسو بالمساواة لتحقيق مبدأ الحرية شيء أساسي لأنه عاش في عصر عانت فيه الأفراد من اللامساواة أمام القانون وكثرت فيه الفروق بين طبقات المجتمع [13]،وما سبق يتضح في قوله : " أما المساواة فلا

ينبغي أن تعني هذه الكلمة ،المساواة في درجات السلطة والغني ،وإنما تطبيق السلطة دون طغيان ،في كونها لا تمارس إلا من حيث المرتبة والقوانين ،أي أنها لابد أن تعمل وفقًا للقوانين السلمية ،التي لا تجعل الغني يمكنه شراء الفقير من شدة غناه ولا تجعل أحد يصل إلى مرحلة من الفقر تجعلة يضطر إلى بيع نفسه " [14].

فيعني روسو بالمساواة الأستقلال الفردي والمساواة في الحريات ،فهي تفهم بمعنى رفض أن تكون الحرية امتيازًا للبعض دون البعض الأخر ،فلا ضمان في أن تكون الحرية للجميع إلا بالمساواة [15].

وبناء على ما سبق يمكننا القول أن المساواة لدى جان جاك روسو تعد مساواة معنوية وأخلاقية وذلك يتضح أكثر في قوله : " أن من الواجبات التي يجب أن تقوم بها الدولة لتحقيق الحرية الصحيحة ،هي نشر روح المساواة بين المواطنين ،ولكن لا يجب أن نفهم أن مقصد المساواة لديه يعني المساواة في درجة المقدرة والثراء ،قبل أن تكون المقدرة والمساواة خالية من العنف ولا تمارس إلا بموجب القانون " [16].

ويمكن أن تتلخص رؤيته هنا في القول بأن الحرية لكي تتلائم مع السلطة يجب أن يتوافر قدر كبير من المساواة ،وإذا لم تتوفر المساواة سوف يؤدي ذلك إلى تناقض السلطة مع الحرية لأن الهدف من هذه السلطة كما يرى روسو يتلخص في تحقيق الحرية وتأمين المساواة بين البشر وليس عكس ذلك ،فلا يوجد بند في ميثاق روسو الأجتماعي يجعل مواطن غني إلى درجة تجعلة أن يشتري الأخر أو فقير يضطر إلى بيع نفسه لذلك عمل روسو على إدخال وإرساء عنصر المساواة ،وبناء على ذلك جعل روسو العدالة الإجتماعية شرط الحرية أيضًا [17].

فالحرية والمساواة لدى روسو يمثلان الخير الأعظم للجميع ،وتحقيق هذا الخير لابد أن يكون غاية لكل منظومة للتشريع ،فالحرية تعني إقتطاع قوة كبيرة من كيان

الدولة وكذلك المساواة لأن الحرية تكون عاجزة عن البقاء بدونها [18]،فإن وفق رؤية روسو من خلال الميثاق الإجتماعي نجد أن الحرية لا تتعارض المساواة أبدًا ،فقد أوضح إنهما على نحو ملائم كما عمل على أرتباط المساواه بالحرية وجعلها ضرورية لإقامة الحرية ،كما أن الأفتقار إلى الأستقلالية الشخصية يعني فقدان الحرية ،فالإستقلالية لديه تستلزم المساواة ،فإنه يرى أن المساواة مصاحبة للحرية وإنها تعد في الغالب العنصر الذي يجعلها جوهرية [19].

• **القوة :**

تمثل القوى لدى روسو واحدة من أسس الحرية والتى تعمل على إستمرارها ولا يمكن أن يكون هناك حرية بدون قوة ،فإذا كان روسو ينقد مبدأ القوة في نظم الحكم إلا إنه يرى من جانب أخر ضرورة وجودها ولكن من الجانب الإيجابي لها الذي يساعد على وجود الدولة وبقائها دولة حره مستقلة ،فلابد أن تقام الدولة على أسس القوة السليمة الداعمة لمبدأ الحرية ،فإن إنعدام القوة يؤدي إلى فقد الفرد والدولة الرابط الضروري لأستمرارها ،فيقول روسو : " الاذعان للقوة هو عمل ضروري لا عمل إرادة " ومعنى هذا الأمر أن روسو يرى أن القوة ضرورية لتحقيق مبدأ الحرية ولكن إذا تم تقويمها وإضاعة الضوابط اللازمة لها التي تجعلها تساعد على استمرارية الحرية وليس العكس [20].

وبناء على ما سبق نجد أن الحرية لدى روسو قامت على عدة أسس ومبادئ ساعدت على تحقيقها وإستمرارها هذه الأسس تتلخص في العقد الأجتماعي ،المساواة والقوة وبعد إنتهاء الحديث عنهما ننتقل إلى تناول أنواع الحرية لدى روسو لإستكمال الرؤية حول قضية الحرية لديه.

ثالثًا : أنواع الحرية لدى جان جاك روسو :

يرى روسو أن كل ما يشكل الأختلاف النوعي بين الإنسان والحيوان يتمثل في الفعل الحر والفعل الإرادي ،فإن الطبيعة تفرض كافة أمورها على الحيوان ،ويطيع الحيوان تلك الأوامر ،أما الإنسان فبالرغم من تلقيه الدافع نفسه ،فيدرك في الوقت نفسه إنه حر في أن يقبل أو يقاوم ،ويكون هذا الشعور في ذاته شعوره بالحرية الذاتية [21].

وضح روسو الفرق بين الحالة الطبيعية ،والمجتمع المدني ،فهو يرى أن الإنسان بطبعه خير ،غير أن هناك الكثير من العقبات التي تواجه في الحالة الطبيعية وإنها تضر ببقاء البشر ،فيرى أن البشر قد يهلك إذا بقوا على هذه الحالة الطبيعية فلابد من إنتقال البشر من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية ،ولكن يعني هنا الحالة المدنية المقيدة والمنضبطة بقوانينها والإرادة العامة ،فقد أوضح الحرية ثلاث أنواع وهذا ما نتناوله لديه .

- **الحرية الطبيعية :–**

أعتقد روسو أن الحياة الطبيعية الاولي هي حالة الحرية الطبيعية فهو يقرر أن الإنسان ولد حرًا طليقًا ،إلا إنه مثقل بالقيود ،فقد ذهب روسو إلى أن الحالة الطبيعية كانت تتمتع بالهدوء والخير والطمأنينة ،كما إنتشرت فيها الفضيلة فكان الإنسان يعيش في تناغم ووئام مع الطبيعة ،فكان الإنسان في هذه الحياة مساويًا لكل إنسان مثله ،إذًا فلم يكن في هذه الحياة أدنى تمييز بين الأفراد ،يعيق تحقيق الحرية وإقامة الظلم والاستبداد ،فلم يوجد غني وفقير ،أو جاهل ومتعلم أو حتى حاكم ومحكوم ،فقد كان كل مساويًا تمامًا لجميع أقرانه من الناس [22].

وبالنظر إلى رؤية روسو هنا نجد إنه يؤكد أن الحرية تعد فطرة إنسانية بالرغم من القيود التي فرضت عليه منذ ولادته ،فعند إنتقال الإنسان من الحالة الطبيعية إلى المجتمع ،فيتغير معنى الحرية ،وتتحول إلى حرية مدنية ،وبناء على ذلك يصبح الإنسان مقيدًا بمجموعة من القوانين التي تحد من ممارسة حريته الطبيعية ،وبناء على ما سبق نجد أن الحرية تمثل المعطي الأول بالنسبة للإنسان فهي مصاحبة لماهيته الإنسانية [23].

وخلاصة القول أن الحرية في الحالة الطبيعية لدى روسو يحصل عليها الإنسان بكل سهولة ،ولا تكون بحاجة إلى أن تؤسس ،إذًا فهي ملازمة لطبيعة الإنسان ذاتها فإذا أصبح من الواجب أن ترسي الحرية من جديد فمعنى هذا أن الحرية الطبيعية قد فقدت [24].

وذهب روسو بالقول إن الإنسان في الحالة الطبيعية لا ينصت للعقل أو القانون فكانت الحالة الطبيعية لديه تمثل حالة الاستقلال والحرية التامة دون قيود أو قواعد حتى القوانين الفطرية التي توجد في قلب كل إنسان كان لن ينصت إليها ،فلم يكن أمام الإنسان أي شيء يمكن أن يسلب منه الحرية الطبيعية إلا إيجاد شكل من الإجتماع ينتقل به الإنسان من وضعه من الحرية الطبيعية واستمتاعه بها إلى الحرية المدنية [25].

• الحرية المدنية :–

تعد الحرية المدنية ثاني أنواع الحرية الذي تحدث عنها جان جاك روسو ،فيرى أن الإنسان لم يتمكن من القدرة التي تجعله يستمر في العيش في الحالة الطبيعية لذلك أنتقل للعيش في الحالة المدنية ،فيرى روسو أن هذا الإنتقال أدى إلى تغير وتحول كبير في الحالة الإنسانية ،وذلك حسب قوله : " إن الإنتقال من الحالة

الطبيعية إلى المدنية أدى إلى تغير كبيرفي الإنسان ونتيجة ذلك فقد حل العدل محل الغريزة وسبق الحق الشهوة ،وأن الإنسان الذي كان لم ينظر غير لنفسه ،أصبح مضطرًا إلى السير على مبادئ أخرى ،وإلى مشورة عقله قبل الإصغاء إلى أهوائه"[26].

وبناء على تلك الحالة شعر الإنسان إنه قد حرم من الكثير من المزايا ،ولكنه لم يدرك إنه قد حصل في نفس الوقت على مزايا أخرى أعظم بكثير ،ولكي يتغلب روسو عن وصول هذا الفهم لذلك عمل على تقيد الحرية المدنية وجعلها محددة بالإرادة العامة ،فهذة الإرادة تعمل على توحيد صفوف الأمة فإن العقد الإجتماعي الذي يعد الداعمة الساندة للحرية جعل الناس داخلة أصحاب أهداف ومصالح واحدة وأن كل مواطن أصبح جزء لا يتجزأ عن الكل الذي يمثل الإرادة العامة ،فيقول روسو : " فالذي يخسرة الإنسان بالعقد الإجتماعي هو حريته الطبيعية ،وأن الذي يكسبة هو الحرية المدنية ،التي من خلالها يتسع أفق أفكاره كما تزداد مشاعره نبلًا " [27].

وبما أن الحرية المدنية لدى جان جاك روسو تكتسب أهمية ومكانة كبرى في العقد الإجتماعي لديه ،فيرى أن أهم ما يكتسبه الإنسان خلالها الحرية الأخلاقية ويرى روسو أن ذلك المكسب يمكنه تعويضه عن ما يفتقده من الحرية الطبيعية فيرى روسو أن الحرية المدنية تجعل الإنسان سيد نفسه وأن طاعة القانون الذي نسنه لأنفسنا يعد حرية فهو ليس يمثل أي نوع من أنواع القيد فيقول روسو : " إطاعة القانون الذي نلزم به أنفسنا هو الحرية " [28].

وبناء على ذلك يمكن القول أن الحرية المدنية تقوم على طاعة القانون فمن خلال هذه الأستجابة للقوانين يصبح الإنسان حر داخل الدولة ،فإذا كان الإنسان يستجيب لطاعة القانون فذلك لا يتعارض مع حريته فالإنسان يمكن أن يكون له

رؤساء ولكن ليس أسياد ،فالإنسان يطيع القانون وليس البشر ،وأن أي طاعة لرؤساء القانون فهي تكون طاعة قائمة على أحترام القانون الذي قام المواطنون داخل الدولة بتشريعة ،فالإرادة العامة لدى روسو هي التي تقوم بسن القوانين ،وبناء على ذلك فإن الحرية تعد الغاية الأساسية في فلسفة روسو و غاية الحرية تتمثل في المحافظة على حرية الإنسان ،فالإنسان لا يترك حريته الطبيعية أو يتخلى عنها إلا من أجل منفعته لذلك يقول روسو :– " أن الناس جميعًا ولدوا متساويين وأحرار فلا يتنازلون عن حريتهم إلا من أجل ميزة أو فائدة لهم"[29].

فقد جاء تصور روسو للحرية المدنية مبني على أن الأفراد هم من يصنعون القدرات داخل الدولة بكامل حريتهم ،فهم يقيمون بتقرير الأفضل لمجتمعهم ،أي يصيغون ما يروا إنه يهم الصالح العام ،فهما بذلك ضامنين توافر الحرية والمساواة بينهم[30].

ونستخلص من ما سبق أن الحرية المدنية لدى جان جاك روسو تمثل الصفة الإنسانية ،فإذا تخلى الإنسان عن حريته المدنية معنى ذلك إنه قد تخلى عن كينونته كإنسان ،وأيضًا تعد تخليى منه عن حقوقه الإنسانية وحتى عن واجباتها[31].

وقد وجه النقد إلى جان جاك روسو نتيجة لهذا القول ،حيث إنه كان مدافعًا عن الحرية الطبيعية ونادى بعدم التخلي عنها ووجوب التمسك بها إلا إنه بعد ذلك دعا إلى التمسك بالحرية المدنية بعد التعاقد الإجتماعي ،ولكن هذا لا يعبر عن التناقض الفكري لديه لأنه كان يرى أن من خلال توقيع العقد سوف يحافظ الإنسان على حريته كما كانت من قبل ولم يتم فقدها ،ولكن كل ما في الأمر أن يعدل الإنسان طريقة استخدامه لحريته وذلك لكي تصبح ملائمة معه كعضو في مجتمع سياسي متحضر[32].

• **الحرية الأخلاقية :–**

تمثل الحرية الأخلاقية الشكل الثالث من أشكال الحرية عند روسو ،فهي تتحقق من وجهة نظره من خلال طاعة القانون ،والتنازل للإرادة العامة ،فالحرية الأخلاقية جوهرها هو الشعور لا العقل ،فشعور الإنسان بالحرية يعني لديه حب للقانون فالحرية الأخلاقية لا تتصادم مع باقي الحريات ولكن تعد مكملة لهما ،فيصبح الإنسان من خلال هذه الحرية سيد نفسه على حد تعبير روسو [33].

فتعد الحرية هي القيمة الأخلاقية السامية للإنسان ،فإذا كانت الحرية المدنية قائمة على طاعة القانون وأحترامة فإن الحرية الأخلاقية تكون قائمة على الشعور الطبيعي الفطري داخل قلب كل فرد ،فيبدأ هذا الشعور داخل الأفراد بحب الذات ثم يتطور ويرتقي إلى وعي أخلاقي ،فقد يبدأ ظهور الضمير مع هذا الوعي ،فإن مع وجود الضمير تبدأ المعاني الأولى في العدالة ،والخير والشر ،والحرية في هذه المعاني تعد عواطف في كينها الحقيقي توجد في القلب ولكنها استنارت بالعقل ،ولا تعد مصطلحات مجردة ،فيتلخص دور العقل في تفسير وفهم الحرية ،ولكن حب الحرية هو الذي يعد شعور فطري أخلاقي [34].

وبعد أنتهاء الحديث عن الحرية لدى روسو وتناول مفهومها لديه وعرض دعائمها وأنواعها نجد ان قضية الحرية لديه تبدأ من بيان ماهيتها وتنتهي بكيفية تطبيقها والحفاظ عليها .

سوف نقوم في المبحث الثاني بعرض قضية الحرية لدى الكواكبى وذلك للوقوف على أهم نقاط الأتفاق والأختلاف بينهم.

المبحث الثانى :– قضية الحرية لدى عبدالرحمن الكواكبى :

أولًا :– مفهوم الحرية عند عبدالرحمن الكواكبى

لم ينصرف الكواكبى بالحديث عن الحرية بشكل مباشر ومفصل إلا إنه قد عنى الكثير والكثير للتخلص من جميع العوائق الشائكة للحصول عليها ،فقد وقف الكواكبى مناديًا بالحرية محاولًا معالجة ما أفسده الحكم المستبد في الأمة العربية وذلك من أجل النهوض بالأمة وتحقيق الحرية وإرساء قواعد العدالة والمساواة ،فقد جاء حديث الكواكبى عن الحرية من خلال ثنايا النصوص المتحدثة عن الاستبداد وبعض أفكاره السياسية ،فكان يرى أن الاستبداد في جوهره يعد أبرز عدو للحرية فلابد التخلص منه للحصول على الحرية .

فيرى الكواكبى أن الحرية هي : " أن يكون الإنسان مختارًا في قوله وفعله لا يعترضه مانع ظالم "[35] ويتضح من هذا النص أن الحرية لدى الكواكبى تمثل في الحالة النفسية التي يشعر فيها الفرد ،في إنه لديه القدرة على التصرف دون قيود أو إكراه من عامل خارجي .

فقد عمل الكواكبي على ربط مفهوم الحرية بمبدأي العدالة والمساواة ،وذلك لإنه يرى أن من مبادئ الحرية تساوي الحقوق ،وتحقيق العدالة ،فالحرية التي يعنيها الكواكبى هنا حرية عامة الشعب بأكمله ولا يستهدف فئة أو جماعات معينة ،فالحرية تعبر عن معنى داخلي معنوي في الإنسان فكما يقول غاستون بوتول " أن كل مواطن على الرغم من بعده عن السلطة إلا إنه يظل في حياته متعلق بالحرية " .[36]

فيذهب الكواكبي أن الحرية طبيعة إنسانية متأصلة داخل طبيعة الإنسان ولا يمكنه الأنفكاك عنها فهي مترسخة فيه ،فكيف يمكن للإنسان أن يفرط فيها ،وبناء

على رؤيته فإن الإنسان يعد حرًا في أصل طبيعته وإنه لا ينتقل من حالة الحرية إلى حالة الأستعباد إلا بالإلجاء ،فالحرية تعد بالنسبة له أعز شيء بعد حياة الإنسان ،وإن بفقدانها تفقد الأمال وتبطل الأعمال ،وتموت النفوس وتعطل الشرائع وتختل القوانين [37].

وهذا يعني أن فقدان الحرية يؤدي إلى تغيير حال الإنسان وإنتشار حاله من الضعف العام والوهن الذي يؤدي بالتأكيد إلى حالة من الفتور .

ثانيًا :– أسس الحرية لدى عبدالرحمن الكواكبى :

لكي نتاول الأسس التي تقام عليها الحرية لدي الكواكبي فلا بد ان نتاول بعض ارائة المتناقضة مع مبدأ الاستبداد لبيان هذه الاسس وهذه الآراء تتجلى فى :–

• دفاعه عن الدين وتأكيده على المبدأ التحرري للإنسان فيذكر الكواكبى أن الإسلام جاء مقررًا لحرية الإنسان ،فإن عبارة التوحيد وهي { لا إله إلا الله } جاءت مدللة على أن لايستحق أحدًا بالعبادة إلا الله ،فكان ذلك لا يتناسب مع غرض الحكام المستبدين فلم يكن في صالحهم أن يعلم الناس أن لا سياده ولاعبودية في الإسلام فعملوا على تشويه صورة الدين لذلك جاء الكواكبى مدافعًا عن الإسلام بإعتباره أهم الأسس المقام عليها الحرية [38].

• معارضته مبدأ الجبرية :– رفض الكواكبى مبدأ العقيدة الجبرية فيرى أنها تتنافى تمامًا مع جوهر تحرير الإسلام للإرادة الإنسانية ،فيرى أن قبولها يترتب عليه الاستبداد وضياع مبدأ الحرية [39].

فيرى الكواكبى أن العقيدة الجبرية معطلة ومفسدة لجميع الأعمال ،فلم يأت بها الدين ولم يرضى عنها العقل ،فالكوكبى هنا يحث الناس على مواجهة هذه الأوضاع ورفضها هي وكل ما يتعرض له من صور أستغلال واستبداد مضيعة للحرية .

ويذهب الكواكبى بالقول أن الدولة العادلة هي التي يحقق فيها الشعب غايته وأن يعيش فيها أحرار وليس عبيد للحكم المستبد ،فكانت تلك الرؤية لديه مبنية على أساس ما كان يوجد في زمن الخلفاء الراشدين ،أي إنه يقيم الدولة على مدى توافر مبادئ العدالة والمساواة لتحقيق الحرية أي يقيمها من خلال ما تعمل على توفيرة للأمة من أحتياجات سواء كانت مادية أو معنوية وتأمين الأراء الفعالة لكل عضو من أعضاء المجتمع وضمان رؤوس الأموال والممتلكات تحت حماية القانون [40].

لذلك جاء الكواكبى موضحًا دور علم السياسة بإعتبارة أهم أساس للحرية من قبل حمايته للنظم الحاكمة وعدم تحويلها إلى نظم استبدادية ظالمة ،فيقول الكوكبى : " أن من واجب علم السياسة إدارة الشؤون المشتركة بمقتضى الحكمة " [41].

لذلك قدم الكواكبى عنصرين يمكننا أن نفرق بهما بين علم السياسة الحقه التى ترفض الاستبداد وتدعوا إلى إقامة الحرية وبين علم السياسة الاستبدادى المنافى لمبدأ الحرية وهما :–

• أن السياسة لدى الكواكبى هي إدارة شؤون مشتركة وليس تصرفًا فيها كما تشاء ويكمن هذا المعنى بداخلة الفرق بين

١– نظم سياسية يعتبر الحكام فيها مهمتهم تقتصر على إدارة الشؤون المشتركة وأن يبقو أمناء عليها .

٢– ونظم ثانيه يعتبر الحكام فيها أن مهمتهم هي التصرف في الشؤون المشتركة بما يريدون كأنها تعد ملكهم .

وبناء على ذلك يوضح الكواكبى أن الاستبداد الظالم يعد نقيض السياسة العادلة القائمة على مبادئ الحرية فالنظم الاستبدادية لديه لا تستحق أن يطلق عليها النظم السياسية ،وبناء على ذلك فإن إقامة السياسة الحقة الخالية من الاستبداد تعد أحد المبادئ الأساسية للحرية فبتحقيقها ينصرف الاستبداد ويحل مكانه مبدأ الحرية [42].

وقد أتهم الكواكبي بإنه أستقى فكرة الأشتراكي لإقامة مبدأ الحرية من أوروبا ،إلا إنه لم يذكر ذلك،فإنه في دعوته إلى الإشتراكية كان متأثر بشكل كبير بزمن الخلفاء الراشدين فقد أستقى منه فكره الأشتراكي ،فيرى أن الإسلامية بوصفها نظام حكم فقد قامت على الفلسفة الأشتراكية ،فالسياسة الإسلامية لديه تعد سياسة نيابية أشتراكية أي ديمقراطية تمامًا قائمة على قواعد الحرية ،لذلك داعا الكواكبى إلى ضرورة الأستلهام بهذه الفترة التاريخية في بناء المجتمع على مبادئ الحرية والمساواة [43].

فمن الاسس أيضًا المقام عليها الحرية من وجه نظر الكواكبى تطبيق الأيديولوجية الإسلامية ،التي يرتبط بها المصير السياسي والأجتماعي والثقافي للأمة فهي مؤسسة على مبادئ الحرية وليس بأمر أي شيء أخر ،وهذة الأيديولوجية تعد نوع من الممارسة السياسية القائمة على مبدأ الشورى والديمقراطية التي تعمل على تنفيذها نخبة نطلق عليها أهل الحل والعقد [44].

وبناء على ما سبق فإن الكوكبى أراد أن يجعل مبدأ الشورى الإسلامية رئيسًا على نظم الحكم لتحقيق مبدأ العدالة والحرية والمساواة ،فالسياسية الصائبة والصحيحة في رأي الكواكبى والتي تحقق الحرية للأمة وتخلصها من الاستبداد تتمثل في مبادئ أساسية قد أرسها ورأى إنها تكمل بعضها لبعض فهذه المبادئ تتمثل في الشورى والمساواة والأشتراكية ،ولكل مبدأ من هذه المبادئ تاريخه الخاص به وقضايا ،وتتفرع من كل مبدأ فهم قضايا أخرى لا تقل أهمية عنها وبناء على ذلك فإن

الشورى هي المبدأ السياسي الثابت لدى الكوكبى الذي يعد بمثابة السياسة العادلة المحققة للحرية [45].

فيرى الكواكبى أن مبدأ الشورى الخاصة يعد أهم أساس لإقامة الحرية وإستمرارها لأنها تدخل في باب التشريع الديمقراطي فيعمل على تحديد دور الملوك والحكام أي لا يمثل دورهم داخل هذا المبدأ سوى أداة للتنفيذ أي يتولون تنفيذ مطالب الراعية (الشعب) ،بمعنى أن الشعب يعد مصدر السلطة ،واستشارة أهل العقد وأولي الأمر تعني إيضاع أصول جديدة وهو ما يسمى بالتشريع الديمقراطي [46].

وبناء على ما سبق يتضح لنا أن الأسس التي تقوم عليها الحرية تتخلص في فكر الكواكبى السياسي فهي تتضح في رجوعه إلى أصول الدين الأولى ،واستخدام مبدأ الشورى وجعله الأساس القائم عليه الحكم ،فالشورى لديه تعبر عن إرادة الأمة فيتحقق نتيجة ذلك العدل والمساواة والحرية ،فقد يكون الشعب من خلاله هو من يقوم بإرساء قواعد حكمه ،ولكن ذلك مع مشورى أهل العلم أي وفق الكتاب والسنة ،دون التعارض معهم ،وبذلك يتخلص الشعب من ظلم الاستبداد الذي يعد سبب رئيسي لمنع إقامة الحرية، فمن وجه نظري أرى أن جعل الاسس المقام عليها الحريه لديه مستخلصه من مبادئ ذات مرجعيه إسلاميه كان امر صائب وصحيح وذلك لان الدين الاسلامي يمثل المنبع الاساسي لإقامه الحرية وتحقيقها.

ثالثًا :– أنواع الحرية لدى الكواكبى :

تعدد أنواع الحرية التي تناولها الكوكبى من خلال نصوصه فيقول : " أن البلية فقدنا الحرية ،وما أدرانا ما الحرية ؟! هي ما حرمنا معناه حتى نسيناه ،كما حرم علينا لفظه حتى إستوحشناه ،فكما ذكرنا إنه قدم تعريف للحرية بأن يكون الإنسان

مختارًا في قوله وفعله لا يتعرضه مانع ظالم وبناء على ذلك فإن أول نوع تناوله الكواكبى للحرية هو :–

• **الحرية الشخصية :–** والتي يعني بها الكواكبى أن يكون الإنسان قادرًا على التصرف في الشؤون الخاصة به وأن يكون لديه حق الأختيار في كل ما يتعلق بذاته أمنًا من الأعتداء عليه من أي سلطة خارجية ،وأن تكون هذه الحرية محدودة بحدود الشرع وليست حرية مطلقة [47].

وبعد ذلك أنتقل الكواكبى إلى الحديث عن نوع أخر وهو

• **الحرية الأقتصادية :–** وهي تلك الحرية المنبثقة من إرادة الأفراد في قيامهم بالتجارة بشكل حر ،دون الخضوع إلى حاكم مستبد يعمل على إجبارهم بدفع الضرائب الباهظة ،أو دون التحكم والتدخل من مستعمر خارجي يفرض سلطته على تجارة الدولة ،فيرى الكواكبى أن التجارة الحرة تساهم بشكل واضح في نمو الدول لأنه يعتبر التفاوت في الثروة دعامة قوية من دعائم الاستبداد التي تؤدي إلى ضياع الدولة ،فيقول :– " إن التفاوت في الثروة من أقوى دعائم الاستبداد ،لأنه يسمح لأصحاب النفوذ الديني أو الدنيوي ،الذين يستأثرون لأنفسهم بنحو نصف الثروة العامة " [48].

ويحدد الكواكبى المقصد من المال في أن يحصل به اللذة أو دفع ألم وذلك في حدود حكم الشرع فقد يتلخص برنامج الكواكبي في تدبير الثروة العامة في الأشتراكية على عدة مبادئ لكي تحقق العدالة والحرية الأقتصادية وتقام المساواة بين الأفراد في الدولة ،فهذه المبادئ هى :– أن يعم العمل المثمر بين أفراد الأمة ،وأن يحرم الكسب بغير عمل مشروع ،فلكي تقام الحرية الأقتصادية لديه لابد من تحقيق عدة أشرط منها :–

• عدم التميز بين أفراد الأمة دون وجود ميزة لازمة لخدمة المجتمع .

• أجتناب التفاوت الكبير بين الأفراد في توزيع الثروة أيًا كان حظهم في التفاوت في الكفايات والأعمال .

• قيام المجتمع على التعاون مع إزالة أسباب العجز عن الكسب .

• منع الأحتكار [49].

وعلى ما سبق فإن العامل الأقتصادي يلعب دورًا هاما في رسوخ الأستقلال السياسي الذي يساعد في استقلال الأمة وتحررها ،ومحو التبعية لغيرها ،فالأستعباد الأقتصادي يعد أساس للأستعباد السياسي لذلك يدعوا الكواكبى إلى الحرية الأقتصادية لأن الأمة التي لا تملك عواملها الأقتصادية لذاتها فهي لا تملك حريتها في قرارتها السياسية ،فإن المرء يظل مستعبداً ما لم يستقل أقتصاديًا .

• **الحرية السياسية :–** ويراد بها الكواكبى أن يكون لدى الشعب الحرية في أن يختار حكامه وأن يمتلك الشعب القدرة على مراقبتهم ومحاسبتهم ،وأن توضع الأليات المناسبة لخلعهم إذا خالفوا العهد الموثوق بين الراعي والراعية ،وذهبوا إلى إتباع الظلم والاستبداد وحادوا عن الصراط المرسوم ،فيقول الكواكبى :– " الداء : أستعباد البرية ،والدواء : أسترداد الحرية " [50].

فالكواكبى يرى أن أشكال الحكومات المستبدة كثيرة ،فمنها حكومة الفرد المطلق ومنها الحكومة المقيدة وأيضا الحكومة المنتخبة ،فهو ضد الحكومة المطلقة المستبدة بجميع أشكالها ،ويرى أن قيام الحكومة العادلة لا يعني إنها تظل مستمرة في تحقيق العدالة إذا توافرت لها سبل الاستبداد ،فلا يجب على الأمة أن تضمن أستمرار نزاهة الحكومة ،بغير إستمرار المراقبة عليها والمحاسبة الصارمة [51].

ويذهب الكواكبى أن أسباب أنتشار الاستبداد السياسي ومحو الحرية السياسية هو إهمال المسلمين مبدأ الشورى والمفاوضات ،لذلك نجد أصول الحرية السياسية لدى الكواكبى بنيت على مبدأ الشورى ،أي شورى أهل الحل والعقد في الأمة ،وهم الذين يقيمون حكمهم بعقولهم وليس بسيوفهم ،فيقول :– " أصول حكومتها الشورى الأرستوقراطية ،أو جعل إرادة الأمة : التشريع الديمقراطي "[52] لذلك ذهب الكواكبى إلى تحديد دور الحكومة وحصره على إنها جهاز حكم قام من أجل خدمة الناس وليس عكس ذلك .

ولتحقيق الحرية السياسية وأستمرارها جعل الكوكبى الحكم قائم على الأصول الإسلامية لأنها قائمة على مبادئ الحرية والإدارة الديمقراطية العمومية ،فقد جعل السلطة التشريعية في يد الأمة جميعًا وليس في يد فئة معينة ،وجعل ما ينوب عنها مجلس النواب وحدد له سلطة الأحتساب ومراقبة السلطة التنفيذية فيقول :– " خصصت منها جماعات بأسم مجلس النواب وظيفتها السيطرة والأحتساب على الإرادة العمومية السياسية [53].

ويتلخص هذا أن دور السلطة التشريعية هو مراقبة ومحاسبة السلطة التنفيذية إذا خالفت مصيرها المتفق عليه من قبل إرادة الأمة .

• **الحرية الفكرية :–** وتتمثل لدى الكواكبى في حرية التعبير والتعليم والرأي والخطابة وغيرها الكثير من الحريات التي تمثل منحنى فكريًا ،فقد أولاها الكواكبى عناية كبيرة ،فيقول :– " من فروع الحرية الهامة ،حرية التعليم ،حرية الخطابة والمطبوعات ،وحرية المباحث العلمية [54].

كما أشار الكواكبى أن أبرز أمراض الأمة كون الدسائس التي تدخل على الحكام من قبل المتعممين بلزوم الأستمرار على الأستقلال في الرأي ،حتى وإن كان

مضرًا ومعاداة الشورى وإن كانت سنة ،والمحافظة على الحالة الجارية ،وإن كانت سيئة فقد يزعمون أن مشاركة الأمة في تدبير شؤونها ،وإعطائها حرية الأنتقاد ،يخل من نفوذ الأمراء ،ويخالف السياسة الشرعية ،ويلقنونهم حججًا واهنة ،لولا أن أمامها جهل الأمة ،ووراءها سطوة الإمارة ،لما تحركت بها شفتان ولا تردد في ردها إنسان[55].

وبناء علي ما سبق نجد ان الكواكبى لم يرى في الحرية صفة النزعة الفردية كما كان الوضع في أوروبا ،بل يرى أن الحرية تعد إلتزام الإنسان تجاه قومه والمجتمع بقدر ما هي تحرر ،فيذكر الكواكبي " إن الإنسان الحر مالك لنفسه تمامًا ومملوك لقومه تمامًا " فقد عمل الكواكبى على إيضاح الهدف المنشود من الحرية والعدالة ،فيإنهما لابد أن يعملان على خدمة المجموع وسعادته ،على أي حال وذلك سواء كانت السلطة التنفيذية إدارية أي ممثلة في الحكومة أو كانت سلطة تشريعية ممثلة في رجال الشورى وجماعة النواب ،فإن المطلب الأساسي لابد أن يكون صالح للجميع أي أغلبية الناس [56]،ولم يجعل الكواكبى حرية الفرد حرية مطلقة بل يلزمها إلزامًا أخلاقي فالحرية بالنسبة للفرد مرتبطة بحرية المجموع ،فتتمثل حرية الفرد في الواجبات والوظائف التي يؤديها لخدمة المجتمع ،بالإضافة إلى إتساع إدراكه بأن هناك حريات أساسية لا يمكن أن تمس على الإطلاق وهي حرية التفكير والأنتخاب والقول[57].

فيمكن القول أن الحرية في نظر الكواكبى تمثل الهدف والوسيلة في نفس الوقت فهو يرفض أي صورة من صور الاستبداد حتى وإن كان مؤقتًا أو مرحليًا في سبيل الإصلاح[58].

الخاتمة :-

1- تعتبر قضية الحرية من أهم القضايا التى أهتم بها كل من جان جاك روسو وعبدالرحمن الكواكبى ودراسة جوانبها بشكل مفصل .

2- من خلال دراستنا لقضية الحرية عند روسو أتضح لنا أن روسو جعل الحرية الميزة الجوهرية التى يمتلكها الإنسان وتميزة عن غيرة ،كما إنه عمل على إبراز الفرق بين الحالة الطبيعية والحالة المدنية وأوضح أن الإنسان خير بطبعه وأن حالة الطبيعية الأولى كانت تتميز بالهدوء .

3- أقام روسو الحرية على أسس محددة تتلخص فى العقد الإجتماعى ،والمساواه ،والقوة ،كما جعل حرية الأفراد محدودة بقانون وبمبادئ أخلاقية وإجتماعية .

4- قسم روسو الحرية إلى حرية طبيعية ،وحرية مدنية ،وحرية أخلاقية .

5- من خلال تناول قضية الحرية لدى الكواكبى نجد إنه يرى الحرية طبيعة إنسانية متأصلة داخل الإنسان لا يمكنه الفكاك عنها ،وأن سبب فقدانها يرجع إلى أنتشار الاستبداد والحكم الظالم .

6- نجد أن الأسس التي تقوم عليها الحرية لديه داخل أفكاره السياسية ،الرافضة للإستبداد ومؤيدة للحرية .

7- ذهب الكواكبى إلى تطبيق مبدأ الشورى بأعتباره أفضل نظام حكم محقق للحرية ،فقد أشار الكواكبى إلى أنواع الحرية داخل نصوصه قرأي أن الحرية الشخصية هي أن يكون الإنسان قادرًا على التصرف في شؤون نفسه ،كما ذكر الحرية الأقتصادية وبعد ذلك تناول الحرية السياسية والفكرية أيضًا .

وبالنظر إلى ما سبق يمكن القول أن كل من روسو والكواكبى أهتم بالحرية بشكل كبير وعمل على أعطائها أسس لكي تتحقق بشكل صحيح ،ولكن نجد الحرية عند روسو تبنى على أسس عقلية ،أما الحرية لدى الكواكبى تبني على مرجع و أساس ديني بحت ،فكلً منهما له الدور والتأثير الواضح في التعامل مع هذه القضية فكل منهما رفض الاستبداد وأيدا أن الحرية طبيعة فطرية للإنسان .

هوامش البحث :

([1]) جان جاك روسو ،العقد الأجتماعي ،ترجمة :عادل زعيتر ،مؤسسة هنداوي ،القاهرة ، 2017 ،ص 23 ، 25 .

([2]) أنظر : حسن سعفان ،العقد الأجتماعي ،جان جاك روسو ،ج 2 ،المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر ،القاهرة ،ص 579 .

([3]) Rousseall, Social Contract CoxFord : University Press ,Tg 48 ,Liver ehap ,V1 ,P450 .

([4]) إمام عبد الفتاح ،الديمقراطية والوعي السياسي ،نيورك للنشر والتوزيع ،القاهرة ،2018 ،ص 59 .

([5]) عبد الحسين شعبان ،نوافذ وألغام المجتمع المدني الوجه الأخر للسياسة ،دار ود للطباعة والنشر ،الأردن ،2009 ،ص 45 .

([6]) صلاح بسيوني ،في الفكر السياسي من أفلاطون إلى ماركس ،كلية الأداب جامعة القاهرة ،ط 1 ،2020 ،ص 124 : 125 .

([7]) أنظر : كريستون أندري ،روسو حياته وفلسفته ،ترجمة : نبية صقر ،ط 4 ،دار منشورات عويدات ،بيروت ،1988 ،ص 84 .

([8]) صلاح بسيوني ،مرجع سابق ،ص 196 .

([9]) جان جاك روسو ،العقد الأجتماعي ،مرجع سابق ،ص 36 ، 37 .

([10]) منير الحافظ ،عصاب الحرية ،دار الخليج للنشر والتوزيع ،2022 ،ص 282 .

([11]) فضل الله محمد سلطح ،الفكر السياسي الغربي النشأة والتطور ،جامعة الإسكندرية ،2018 ،ص 333 .

([12]) صلاح بسيوني ،مرجع سابق ،ص 199 .

([13]) منذر الشاوي ،النظرية العامة في القانون الدستوري ،دار ورد للطباعة والنشر ،الأردن ،2007 ،ص 79

([14]) أنظر ،جان جاك روسو ،مرجع سابق ،ص 77 .

([15]) هشام باناجا ،حقوق الإنسان بين الشرائع القديمة والمواثيق الدولية المعاصرة ،أوراق للنشر والتوزيع ،د.ط ،د.ت ،ص 274 .

([16]) أنظر ،جان جاك روسو ،مرجع سابق ،ص 97 .

([17]) عزمي بشارة ،المجتمع المدني ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات ،قطر ،2012 ،ص 66 : 67 .

([18]) أنظر ،جان جاك روسو ،مرجع سابق ،ص 77 .

([19]) جون رولز ،محاضرات في تاريخ الفلسفة السياسية ،ترجمة :يزن الحاج ،ط 1 ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات ،قطر ،2020 ،ص 320 .

([20]) أنظر ،جان جاك روسو ،مرجع سابق ،ص 29 .

([21]) JEN JACQUES RoussEau ,The Social Contract and Discoures , every mans't Library ,1978 ,P 54 .

([22]) ديانا عبد الجواد ،الحرية في ميزان الفلسفة ،مجلة الأداب والعلوم الإنسانية ،عدد 1 ،2019 ،ص 52 : 53 .

([23]) المرجع السابق ،ص 53 .

([24]) المرجع السابق ،ص 53 .

([25]) فيريال حسن خليفة ،الحرية عند فلاسفة العقد الأجتماعي ،مجلة كلية التربية ،جامعة عين شمس ،مجلد 19 ،عدد 2 ،2013 ،ص 227 .

([26]) أنظر ،جان جاك روسو ،مرجع سابق ،ص 98 .

([27]) المرجع السابق ،ص 100 .

([28]) المرجع السابق ،ص 99 : 100 .

([29]) فيريال حسن خليفة ،مرجع سابق ،ص 336 .

([30]) ديرك هيتز ،تاريخ موجز للمواطنة ،ترجمة :مكرم خليل ،دار الساقي ،بيروت ،ط 1 ،2008 ،ص 106

([31]) ديانا عبد الجواد ،مرجع سابق 53 .

([32]) فضل الله محمد ،مرجع سابق ،ص 112 .

([33]) أنظر ،جان جاك روسو ،مرجع سابق ،ص 112 .

([34]) Jean Jaeques Rousseau ,Emile , Everymans Library ,1974 ,P19 .

([35]) عبد الرحمن الكواكبي ،أم القرى ،د.ط ،المطبعة المصرية بالأزهر ،1931 ،ص 32 .

([36]) فاستون بوتول ،سيسولوجية السياسة ،ترجمة :نسيم نصير ،د.ط ،مكتبة عويدات ،بيروت ،ص 139 .

([37]) عبد الرحمن الكواكبى ،مرجع سابق ،ص 32 .

([38]) عبد الرحمن الكواكبى ،طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد ،تقديم :مجدي سعيد ،دار الكتاب المصري ،القاهرة ،2011 ،ص 54 .

([39]) عبد الرحمن الكواكبى ،أم القرى ،مرجع سابق ،ص 26 .

([40]) إسماعيل زروخى ،الدولة في الفكر العربي الحديث ،دار الفجر للنشر والتوزيع ،مصر ،ط 1 ،1999 ،ص 177 .

([41]) عبد الرحمن الكواكبى ،طبائع الاستبداد ،مرجع سابق ،ص 13 .

([42]) سهيلة الربعاوى ،عبد الرحمن الكواكبى دراسة في فكره السياسى ،مجلة دراسات تاريخية ،عدد (24) ،1986 ،ص 32 .

([43]) محمد عمارة الأعمال الكاملة للكواكبى ،دار الشروق ،ط 4 ،القاهرة ،ص 123 : 125 .

([44]) سمير أبو حمدان ،عبد الرحمن الكواكبى وفلسفة الاستبداد ،دار الكتاب العالي ،1992 ،ص 55 : 70 .

([45]) جورج كتورة ،الكواكبى في طبائع الاستبداد ،المؤسسة الجامعية للدراسات ،لبنان ،ط 1 ،1987 ،ص 57

([46]) المرجع السابق ص 58 : 61 .

([47]) محمد عمارة ،مرجع سابق ،ص 336 .

([48]) المرجع السابق ،ص 336 ،337 .

([49]) عباس العقاد ،عبد الرحمن الكواكبى ،مؤسسة هنداوي ،ص 160 ، 164 .

([50]) عبد الرحمن الكواكبى ،طبائع الاستبداد ،مرجع سابق ،ص 14 .

([51]) المرجع السابق ،ص 18 : 22 .

([52]) المرجع السابق ،ص 14 : 39 .

([53]) محمد عمارة ،مرجع سابق ،ص 114 و115 .

([54]) عبد الرحمن الكواكبى ،أم القرى ،مرجع سابق ،ص 32 .

([55]) المرجع السابق ،ص 52 .

([56]) محمد عمارة ،الأعمال الكاملة للكواكبى ،مرجع سابق ،ص 59 : 62 .

([57]) حنان كمال ،رؤية مقارنة في مشروع الإصلاح لدى عبد الرحمن الكواكبى والإمام محمد عبده ،مجلة نقد وتنوير ،عدد 3 ،2015 ،ص 335 .

([58]) إقبال محمد شلبي ،الفكر السياسي لعبد الرحمن الكواكبى ،معهد الدراسات الإسلامية ،القاهرة ،1983 ،ص 123 .

المصادر والمراجع :-

المصادر المستخدمة فى البحث :-

1- جان جاك روسو ،العقد الاجتماعي ،ترجمة :عادل زعيتر ،مؤسسة هنداوي ،د.ط ،القاهرة ،2017 .

2- عبد الرحمن الكواكبى ،طبائع الاستبداد ومصارع ،تقديم :مجدي سعيد ،دار الكتاب المصري ،القاهرة ،2011 .

3- عبد الرحمن الكواكبى ،أم القرى ،المطبعة المصرية بالأزهر ،د.ط ،1931 .

المراجع المستخدمة في البحث :-

1- إسماعيل زروخى ،الدولة في الفكر العربي الحديث ،دار الفجر للنشر والتوزيع ،ط 1 ،مصر ،1999 .

2- إقبال محمد شلبي ،الفكر السياسي لعبد الرحمن الكواكبى ،معهد الدراسات الإسلامية ،القاهرة ،1983 .

3- إمام عبد الفتاح ،الديمقراطية والوعي السياسي ،د.ط ،نيويورك للنشر والتوزيع ،القاهرة ،2018 .

4- جورج كتورة ،الكواكبى في طبائع الاستبداد ،المؤسسة الجامعية للدراسات ،لبنان ،ط1 ،1987 .

5- جون رولز ،محاضرات في تاريخ الفلسفة السياسية ،ترجمة :يزن الحاج ،ط 1 ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات ،قطر ،2020 .

6- حسن سعفان ،العقد الأجتماعي لجان جاك روسو ،ج 2 ،المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر ،القاهرة ،د.ت .

7- ديرك هيتز ،تاريخ موجز للمواطنة ،ترجمة :مكرم خليل ،دار الساقي ،بيروت ،ط 1 ،2008 .

8- سمير أبو حمدان ،عبد الرحمن الكواكبى وفلسفة الاستبداد ،دور الكتاب العالي ،1992 .

9- صلاح بسيوني ،في الفكر السياسي من أفلاطون إلى ماركس ،ط 1 ،كلية الأداب ،جامعة القاهرة ،2020 .

10- عبد الحسين شعبان ،نوافذ وألغام المجتمع المدني الوجه الأخر للسياسة ،د.ط ،دار ورد للطباعة والنشر ،الأردن ،2009 .

11- عزمي بشارة ،المجتمع المدني ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات ،قطر ،2012 .

12- فاستون بوتول ،سيسيولوجيا السياسة ،ترجمة :نسيم نصير ،د.ت ،مكتبة عويدات ،بيروت ،د.ت .

13- فضل الله محمد سلطح ،الفكر السياسي الغربي النشأة والتطور ،د.ط ،جامعة الأسكندرية ،2018 .

14- محمد عمارة ،الأعمال الكاملة للكواكبى ،دار الشروق ،ط 4 ،القاهرة ،2019 .

15- منير الحافظ ،عصاب الحرية ،د.ط ،دار الخليج للنشر والتوزيع ،2022 .

16- منذر الشاوي ،النظرية العامة في القانون الدستوري ،د.ط ،دار ورد للطباعة والنشر ،الأردن ،2007 .

17- هشام باناجا ،حقوق الإنسان بين الشرائع القديمة والمواثيق الدولية المعاصرة ،د.ط ،أوراق للنشر والتوزيع ،د.ت .

المقالات العلمية :-

1- حنان كمال ،رؤية مقارنة فى مشروع الإصلاح لدى عبدالرحمن الكواكبى والإمام محمد عبده ،مجلة نقد وتنوير ،عدد 3 ،2015 .

2- ديانا عبدالجواد ،الحرية فى ميزان الفلسفة ،مجلة الأداب والعلوم الإنسانية ، عدد 1 ،2019 .

3- سهيلة الربعاوى ،عبدالرحمن الكواكبى ،دراسة فى فكره السياسى ،مجلة دراسات تاريخية ،عدد24 ،1986 .

4- فيريال حسن خليفة ،الحرية عند فلاسفة العقد الإجتماعى ،مجلة كلية التربية ،جامعة عين شمس ،مجلد 19 عدد 2 ،2013 .

المراجع الأجنبية :-

1- Rousseall, Social Contract CoxFord : University Press ,Tg 48 ,Liver ehap ,V1 .

2- JEN JACQUES RoussEau ,The Social Contract and Discoures , every mans't Library ,1978 .

3- Jean Jaeques Rousseau ,Emile , Everymans Library ,1974 .